



الآثار القانونية للتداول بالعملات الرقمية على المؤسسات والأفراد في التشريع الأردني

أ.د: عبد الوهاب عبد الله المعمرى
كلية الحقوق || جامعة الإسراء || الأردن

Almamary380@gmail.com

00962779116272

أ. ليث عبد الكريم المحارمه

باحث ماجستير || كلية الحقوق || جامعة الإسراء || الأردن

Dr.mohgheiw@yahoo.com

00962797423930

<https://doi.org/10.56793/pcra2213156>

المُلخَص:

هدفت الدراسة إلى بيان الآثار القانونية للتداول بالعملات الرقمية على المؤسسات والأفراد، من خلال التعريف بالعملات الرقمية وتمييز أنواعها، والموقف القانوني من التداول بها، وما يترتب على ذلك من آثار، والمنهج المستخدم في البحث هو المنهج الوصفي التحليلي، كما تم استخدام المنهج المقارن لبيان الأحكام المشابهة أو المتباينة معها.

توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج منها أن هناك آثاراً للتداول بالعملات الرقمية على السياسة المالية عن طريق تأثيرها على حجم الإيرادات الضريبية المتوقعة أن لم يتم ضبطها بشكل حازم وقانوني، مما يشكل خشية من ترتيب مزيد من الالتزامات على مُتداولي هذه العملات من شركات ومُستثمرين ومُضاربين، وتم الخروج بعدد من التوصيات منها ضرورة وضع تشريعات وآليات تضمن حقوق أطراف المعاملة من جهة، ومن جهة ثانية الرقابة على المُعاملات الرقمية غير القانونية، والتي يدور حولها الشك، وإجراء تعديلات على قانون المُعاملات وقانون الجرائم الإلكترونية والتي تنضوي تحته ما ينتج من مخالفات جراء التداول بالعملات الرقمية كونها تستخدم الحاسوب والانترنت.

الكلمات المفتاحية: العملات الرقمية، التداول، الآثار القانونية، التشريع الأردني.

The legal effects of crypto currency trading on institutions and individuals in Jordanian legislation

Researcher: Laith Abdalkarim Al Maharmeh

Dr. Abdul Wahab Abdullah Al Maamari

Researcher || Israa University || Jordan

Faculty of Law - Israa University, Jordan

Mail: Almamary380@gmail.com

Mail: Almamary380@gmail.com

00962797423930

00962779116272

Abstract:

The Study aimed to clarify the legal effects of trading in Digital currencies on institutions and individuals, by defining digital currencies and distinguishing their types, the legal position on trading in them, and the consequences of that, and the approach used in the research is the descriptive analytical approach, and the comparative approach was used to clarify the provisions similar or dissimilar to it. The study reached a number of results, including that there are effects of trading in digital currencies on financial policy through its impact on the volume of expected tax revenues if they are not controlled in a firm and legal manner, which constitutes a fear of arranging more obligations on traders of these currencies, including companies,

investors and speculators. Coming up with a number of recommendations, including the need to establish legislation and mechanisms that guarantee the rights of the transaction parties on the one hand, and on the other hand, to monitor illegal digital transactions, which are suspicious, and to make amendments to the Transactions Law and the Electronic Crimes Law, which includes the violations resulting from trading in digital currencies Because she uses a computer and the Internet.

Keywords: Cryptocurrencies, Trading, Legal Implications, Jordanian legislation.

المقدمة.

تقوم فكرة العملات الرقمية على أنها تقوم مقام العملات والنقد التقليدي، ومن المفيد النظر في تطورها التاريخي، حيث أنه لم يكن شكل النقود هو الذي نعرفه اليوم بل تطورت النقود بشكل كبير إلى أن وصل شكلها إلى ما هي عليه اليوم.

لقد تعرضت النقود منذ نشأتها لمُتغيرات عدة، ويعود ذلك للتطور الذي طرأ ويطرأ على تعاملات البشر حيث كان البيع والشراء مقياضة، ثم تطور ليكون التعامل بالمعادن الثمينة والتداول بوسائل كالذهب والفضة لصعوبة نقل تلك المعادن الثمينة والخوف من التعدي عليها وعلى أصحابها؛ فقد اتجهت الحكومات إلى إصدار سندات وعملات ورقية ومعدينية لتقوم مقام المعادن الثمينة للتداول وتسوية المدفوعات بها، وذلك من منطلق سهولة التعامل وحمايتها من المخاطر⁽¹⁾.

إن التطورات التي طرأت على العمليات التجارية، وما حصل في المُجتمعات من تغيرات كثيرة أدى للتوصل إلى النقود بشكلها البدائي كوسيلة للتبادل وأهمها النقود السلعية، هذا وتختلف باختلاف الرقعة الجغرافية التي تجري فيها عملية المبادلة النقدية، وفيما بعد تطورت تلك النقود مما حدا بالدول لتأخذ دورها ليس فقط بالإشراف على عملية سك النقود كما في العصور المتقدمة لنشأة النقود؛ بل تعدت وظائفها إلى إضفاء الثقة والقبول على النقود كوسيط للتبادل بين الأفراد، ولكنه ليس بالشرط الواحد لنجاح العملة؛ فقبول الأفراد بها كوسيط للتبادل، ويُعد شرطاً ثانياً؛ لتنشأ منها علاقة متبادلة بين الدولة والأفراد تمثلت بدعم الدولة لقيمة عملاتها وكذلك قبول الأفراد بها كوسيلة هامة ورسمية لعمليات الشراء والتبادل التجاري.

إن الثورة الرقمية التي نعيشها اليوم تُعتبر علامة هامة من علامات التطور العلمي، خاصة بعد أن سيطر الإنترنت والحاسوب على كثير من مناحي الحياة، فقد سهلت التكنولوجيا الرقمية انتقال المعلومات بين العالم بشكل سريع وآمن، حتى جعل العالم كقرية صغيرة⁽²⁾.

ويُعدّ التطور في وسائل الدفع الرقمية أو ما يسمى بالنقود الرقمية أبرز تطور شهدته الثورة الرقمية، مما ساعد على اختصار كثير من العمليات التقليدية التي تتطلبها البنوك من حضور للمودع وإيداع مبالغ نقدية في الحساب، إضافة إلى توفير بعض التكاليف التي تتطلبها عمليات الإيداع والحوالة والصرف فضلاً عن الوقت الذي يهدر في مراجعة البنوك والإجراءات الطويلة أحياناً⁽³⁾.

¹-الباحوث، عبد الله بن سلمان بن عبد العزيز. (2017)، النقود الافتراضية مفهومها وأنواعها واثارها الاقتصادية، المجلة العلمي للاقتصاد والتجارة، العدد (1)، ص: 43.

²-الزعايني، عبد الله ناصر (2018) التنظيم القانوني للعملات الرقمية المُستحدثة في التشريع (الاماراتي والمقارن)، دراسة تحليلية مقارنة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الإمارات العربية، أبوظبي- الإمارات العربية المتحدة، ص: 58.

³-مشوقة، حمزة عدنان (2021) النقود الرقمية من منظور اقتصادي إسلامي، دائرة الافتاء، الدراسات والبحوث، عمان- الأردن، ص: 1.

والتداول بالعملات الرقمية له آثار عدة، سواء قانونية أو اقتصادية، وتبين أن هناك تناقض كبير بشأن الاتجاهات القانونية بهذا الشأن والتي انقسمت إلى ثلاثة اتجاهات، فالاتجاه الأول: يقبل بتداول العملات الرقمية، خاصة "البتكوين" Bitcoin" إلا أنه وُعد الخوض في تداولها قامت بعض الدول بإصدار قراراً بحظر تداولها جراء الشعور بالخوف بعد توجه رؤوس الأموال إلى التداول بالعملات الرقمية واستنزافها، أما الاتجاه الثاني فحظر الفكرة من أساسها، ومنع التداول بالعملات الرقمية، وقرنها بعقوبات تطال كل من يخالف القرار، إلا أن في بعض الدول يتم تداول العملات الرقمية، وخاصة "البتكوين" Bitcoin" معتمدين على المضاربة لتحقيق أرباح من خلال تقلب الأسعار وغيرها من التعاملات التي تتم عبر شبكات الانترنت ويتجلى التناقض هنا في ضعف الرقابة وعدم وضوح العقوبة، أما الاتجاه الثالث فقد حذر من التداول بالعملات الرقمية لما لها من مخاطر مالية المالية، والتي قد يتعرض لها المتعاملين بها، وفي الجانب الآخر تتوفر في هذه الدول مصارف أو مؤسسات مالية تقبل بتحويل العملات الرقمية إلى نقود قانونية⁽⁴⁾.

مُشكلة الدراسة:

تُعد العملات الرقمية من الوسائل المهمة التي تُستخدم للعمليات التجارية، وبما أنها تصدر من جهات غير رسمية، فيزال غير فلا يزال التداول فيها محظور، وغير مُعترف به من الجهات الرسمية الدولية والمحلية ومدى القبول فيها، أو منعها من التداول، وهنا قد تظهر آثار ستنج عن التداول بالعملات الرقمية، سواء على حقوق المتداولين، أو على السياسة النقدية في الدولة، الأمر الذي يتطلب تشريعات حازمة لتنظيم هذه العملية. ومن هنا تظهر مُشكلة الدراسة في ماهية الآثار القانونية للتداول بالعملات الرقمية في ضوء المبادئ العامة للتشريعات، نظراً لعدم توفر قانون خاص يُنظم ذلك، أو لتنظيم النزاعات التي تدور جراء التعامل بها خاصة إذا ما استخدمت في عمليات الإرهاب أو تجارة المخدرات، أو أية جرائم مالية أخرى.

أسئلة الدراسة:

بناء على ما سبق؛ تتحدد مشكلة الدراسة في السؤال التالي:

ما الآثار القانونية التي تظهر جراء التداول بالعملات الرقمية؟

وينبثق عنه الأسئلة الفرعية التالية:

1. هل هناك تنظيم قانوني للتداول بالعملات الرقمية؟
2. ما الآثار القانونية جراء التداول بالعملات الرقمية على المؤسسات؟
3. ما الآثار القانونية جراء التداول بالعملات الرقمية على الأفراد؟

أهداف الدراسة.

تهدف الدراسة إلى ما يلي:

1. التعرف على مدى وجود تنظيم قانوني للعملات الرقمية.
2. بيان الآثار القانوني للعملات الرقمية على المؤسسات.
3. معرفة الآثار القانونية على المتداولين بالعملات الرقمية

⁴-الزعاوي، عبد الله ناصر (2018) التنظيم القانوني للعملات الرقمية المُستحدثة في التشريع (الإماراتي والمقارن)، دراسة تحليلية مقارنة، مرجع سابق ص: 59.

أهمية الدراسة:

- تظهر أهمية الدراسة نظراً لانتشار التداول بالعملات الرقمية في غياب عدم وجود تنظيم قانوني للتعامل بها ومدى الاعتداد بها كعملة يمكن تداولها بشكل مقبول، وندرة الكتابات القانونية في هذا المجال.
- وتنبع الأهمية التطبيقية من أهمية العملات الرقمية والدور الذي تلعبه في العمليات التجارية، خاصة مع ما يجري من مُستجدات ومُتغيرات وتحديات راهنة، مع التأكيد على ضرورة تبني تنظيم قانوني جاد لهذه العملات لتجنب الأفراد والجماعات أية عمليات خداع، أو استخدامها في العمليات الإرهابية أو غسيل الأموال وتجارة المخدرات.
- فضلاً عن أنها قد تفتح آفاقاً أمام الباحثين المهتمين وإجراء مزيداً من الدراسات المستقبلية في الموضوع.

الدراسات السابقة.

- قام الباحثان بالاطلاع على الدراسات السابقة حول موضوع هذه الدراسة، وتم الاستعانة والاستفادة من بعض الدراسات التي لها علاقة بموضوع الدراسة وفيما يلي بعض هذه الدراسات- مرتبة من الأحدث للأقدم- وكالاتي:
- دراسة إبراهيم، (2021) هدفت الدراسة إلى تحديد مشاكل، العملات الرقمية من حيث تعريفها وتمييزها وطبيعتها القانونية ومدى مشروعيتها القانونية والاتفاقية، وكذا الحال في معالجة مشاكل الرقابة وإمكانية أن تدخل ضمن القوانين الضريبية والعجزية مع غياب النصوص الصريحة، إضافة إمكانية الاستفادة من تجربة العملات الرقمية غير الرسمية في إطلاق العملة الرقمية الرسمية للدولة، واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي من خلال تحليل النظريات الفقهية، والأحكام والمواقف القانونية التي تتعلق بموضوع العملات الرقمية، وأظهرت الدراسة أنه يمكن أن تعتبر العملات الرقمية أموالاً وفقاً للاتجاه الحديث في تعريف المال وبغض النظر عن نوع هذا المال؛ لكن في كونها نقداً تفي بوظائف النقود، أما كونها عملة من عدمه فمرتبط بالقوة القانونية التي يعطيها القانون لها كما التقليدي.
 - دراسة (Sackheim, et al, 2021) تضمنت مراجعة تنظيم العملة الافتراضية، حيث أكد العديد من المنظمين في الولايات المتحدة تداخل الاختصاص القضائي للمشاركين في السوق، والذين يتعاملون بالعملات الافتراضية أو الأصول الرقمية الأخرى، وغالبا ما يكون ذلك متضارباً، ويجب على المشاركين في السوق في هذا المجال النظر في الأنظمة القانونية والتنظيمية التي تشرف عليها لجنة الأوراق المالية على المستوى الفيدرالي، ولجنة تداول العقود الآجلة للسلع الأمريكية، وشبكة إنفاذ الجرائم المالية، ومكتب مراقبة الأصول الأجنبية التابع لوزارة الخزانة الأمريكية والمُنظمين المصرفيين الفيدراليين. بالإضافة إلى ذلك، فإن الولايات المتحدة ومقاطعة كولومبيا وربما حتى الولايات الأمريكية فيما وراء البحار لديها أنظمة قانونية وتنظيمية ينبغي النظر فيها عند القيام بأنشطة العملة الافتراضية، وتشمل هذه الشروط الدولية إرسال الأموال، وأنظمة ترخيص العملة الافتراضية، والقوانين المطبقة على معاملات الأوراق المالية والأصول الرقمية، فضلاً عن قوانين الدولة المعمول بها عموماً، المتعلقة الاحتيال، وينبغي للمشاركين في السوق أيضاً أن ينظروا في القوانين التجارية والضريبية وقوانين الإفلاس قبل الدخول في معاملات فعلية بالعملية.
 - دراسة ابو اليزيد (2020)، هدفت إلى التعرف على البتكوين، والبتكوين فولت وكيفية الاستفادة من هذه العملات ومواكبه التطور. واعتمد الباحث المنهج الاستقرائي الذي يقوم على ملاحظته واقع العملات الرقمية وأنها فرضت ذاتها على الواقع في العالم كله وبيان مميزاتها المتعددة والعمل على تطبيقها أكبر قدر من الايضاح وارتباطاً بهدف البحث، وأظهرت الدراسة أن العملات الرقمية موضوع من اهم الموضوعات الشائكة والتي اصبحت حديث العالم كله.
 - دراسة عيسى، (2019)، وهدفت إلى تسليط الضوء على أبرز ما يحيط بالعملات الرقمية في جانبها القانوني من مسائل بعدما أضحت واقعا ملموسا يُراودنا مهما حاولنا غض الطرف عنه. وأظهرت الدراسة بأن الحنكة تقتضي

إمكانية سعي الجهات المختصة صوب الاستفادة من إمكانيات العملات الرقمية وعدم رفضها في المطلق حال ما أقرتها شريعتنا السامية الغراء، والأنشطة غير المشروعة طالما اعترفنا بأخطارها، وأوصت الدراسة بتوصيات منها أصبحت العملات الرقمية واقعا لا يقبل المرء وأضحينا بحاجة إلى نصوص خاصة لتنظيمها بل بتنا نتلمس وجود اتفاقية تستجيب لها الدول، وجهة دولية ترعاها استجابة للطبيعة الدولية للعملات الرقمية التي خرجت من رحمها أن تحيد عنها. وتميزت دراسة الباحث عن الدراسة السابقة في أنها تناولت عنوناً غير مسبوق تمثل في الآثار القانونية للتداول بالعملات الرقمية، فيما تناولت هذه الدراسة الحاجة لمظلة تشريعية للتعامل بها، واستفادت الدراسة الحالية من هذه من كيفية المظلة القانونية التي تحتاجها هذه العملات والتداول بها.

- دراسة الزعابي، (2018)، هدفت الدراسة إلى بيان أهمية التنظيم القانوني للعملات الرقمية في الإمارات العربية المتحدة. وأظهرت الدراسة أن التنظيم القانوني للعملات الرقمية المُستحدثة في التشريع الإماراتي والمقارن جاء من أجل أن يُبين مفهوم العملات الرقمية وطبيعتها القانونية والتزامات المُتعاملين بها في إطار القانون الخاص وكذلك البحث في موافقة هذه العملة أحكام القانون من عدمه. وأوصت الدراسة بحظر العملات الرقمية لحين إعداد دراسات تفصيلية بذلك تجعل المتداولين بها قادرين على التعامل بها ضمن ضوابط قانونية. تميزت الدراسة الحالية عن هذه الدراسة في أنها تناولت جانباً هاماً من الجوانب التي تتعلق بالتداول بالعملات الرقمية، وهو الجانب القانوني وأثر التداول بهذه العملات، وتشابهت هذه الدراسة في أنها تناولت التنظيم القانوني للعملات الرقمية واستفادت الدراسة الحالية من الدراسة السابقة في أنها تناولت التنظيم القانوني للعملات الرقمية.

- دراسة (PRASOLOV, 2018) تضمنت الدراسة جوانب التنظيم التشريعي للعملة المشفرة، وفي هذه الدراسة وفي قضايا الحوكمة القانونية والتنظيمية هناك نوع جديد من العملات الرقمية الإلكترونية وقد ثبت أنه لا يوجد فهم موحد لأشكال وأساليب تنظيم العملة المشفرة في العالم. وهناك تحليل الصيغ الحالية لمفهوم "العملة المشفرة"، والتي تستند إلى ضرورة الفهم العلمي الكافي للعملة المشفرة يتم تحديدها ومبررها ونتيجة لذلك، يتم صياغة الشروط الأساسية الرئيسية للتنظيم القانوني لظهور واستخدام العملة المشفرة في أنظمة الدفع من قبل المؤلفين.

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

جاءت هذه الدراسة بعنوان الأثر القانوني للتعامل بالعملات الرقمية على المؤسسات والأفراد في ضوء التشريعات النقدية الأردنية لتبين مفهوم العملات الرقمية والتزامات المتداولين بها في إطار القانون الخاص، وكذلك البحث في موافقة هذه العملة لأحكام التشريع القانوني والنقدي، وما يُميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة، أن الدراسات السابقة بحثت في موضوع مشروعية تلك العملات الرقمية بصورة مقتضبة وبموجب معين وتنظيم العملات الرقمية، ولم تدرك الدراسات السابقة من ناحية الزمان بعض التطبيقات القضائية، أما الدراسة الحالية فتركز على بحث جانب آثار التعامل بالعملات على الأفراد والبنوك والمؤسسات.

منهجية الدراسة وإجراءاتها.

منهج الدراسة.

استخدم الباحثان المنهج الوصفي التحليلي، كما استخدم المنهج المقارن، وذلك من خلال دراسة وتحليل النظريات الفقهية والأحكام القانونية التي تتعلق بالعملات الرقمية، من خلال معالجة وتحليل النصوص القانونية ذات

الصلة والاستدلال بها وذلك بالرجوع إلى الدراسات السابقة والأبحاث والدراسات والاجتهادات القضائية، المتعلقة بموضوع الدراسة ومقارنتها بالتشريعات الأخرى.

حدود الدراسة:

الحدود الموضوعية للدراسة هي الأحكام القانونية والآثار المترتبة على التداول بالعملة الرقمية في التشريع الأردني مع المقارنة بعدد من التشريعات حسب الحاجة للتوصل إلى النتائج والتوصيات المفيدة في موضوع الدراسة.

خطة الدراسة:

تم تقسيم الدراسة إلى مقدم وأربعة مباحث وخاتمة، وعلى النحو التالي:

- المقدمة: وتضمنت ما سبق.
- المبحث التمهيدي: ماهية العملة الرقمية.
- المبحث الأول: آثار التداول بالعملة الرقمية على البنوك.
- المبحث الثاني: آثار التداول بالعملة الرقمية على المؤسسات المالية الأخرى.
- المبحث الثالث: آثار التداول بالعملة الرقمية على الأفراد.
- الخاتمة: خلاصة بأهم النتائج، التوصيات والمقترحات.

المبحث التمهيدي- ماهية العملة الرقمية.

يقسم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب حيث يتضمن: المطلب الأول: مفهوم العملة الرقمية، والمطلب الثاني العملة الافتراضية، والمطلب الثالث: النقود الإلكترونية والعملة الرقمية المستقرة.

المطلب الأول- مفهوم العملة الرقمية:

تُعد النقود شكلاً من أشكال المال ووسيلة للتبادل التجاري، وهي السبيل الأول للحصول على السلع والخدمات، فضلاً عن أنها وسيط للتبادل ومقياس للقيمة والثروة.

وتعرف العملة الرقمية بأنها: عبارة عن مجموعة من الرموز الرقمية غير الملموسة التي ليس لها شكل مادي، وتعمل كوسيط لقيمة التبادل، وتستخدم عملية التشفير لتأمين معاملاتها، والتحكم فيها وتعتمد على تقنية سلسلة الكتل في إنشاء وحدات العملة، وتتمتع بمزايا تسمح بالمعاملات الفورية التي تتم مباشرة بين الأطراف المتعاملة، دون الحاجة إلى وسطاء⁽⁵⁾.

وتعتبر العملة الرقمية المظلة الرئيسية التي تضم جميع أشكال العملات الأخرى سواء الإلكترونية أو الافتراضية أو الرقمية القانونية أو المستقرة أو المشفرة⁽⁶⁾، وبغض النظر عن المؤسسات الأخرى التي يمكن إطلاقها عليها يبقى الطابع الرئيسي لتلك العملات أنها متاحة بشكل رقمي وليس لها وجود مادي "فيزيائي" ملموس، بالرغم من أن لها بعض الخصائص المماثلة للعملات القانونية المادية، وقد تختلف وجهات نظر المنظمات الدولية والبنوك المركزية تجاه

⁵- صالح، أيمن، (2021)، واقع العملات الرقمية، سلسلة كتيبات تعريفية، العدد (10)، صندوق النقد العربي، أبوظبي- الإمارات العربية المتحدة، ص: 7.

⁶- القزي، إيلي، البلوك تشين، دليل المبتدئين لفهم التقنية التي تقوم عليها البيتكوين والعملات الرقمية الأخرى، منشورات مؤسسة وقف الحصاد، ص48.

تعريف العملات الرقمية، فمنها من يذهب إلى تقييد التعريف وحصره بشكل ونشاط مُحدد، ومنها من يذهب نحو التوسيع في المفهوم وجعلها شاملة لكافة أشكال العملات التي يتم تداولها والتعامل بها من خلال شبكة الإنترنت، بغض النظر عن وسائل التقنية الحديثة التي يتم الاعتماد عليها في تقديم تلك العملات، فينظر البنك الدولي مثلاً إلى العملة الرقمية بأنها تمثيلات رقمية ذات قيمة مُحددة في وحدة الحساب الخاصة بها، وتختلف العملات الرقمية عن الإلكترونية الممثلة للعملات القانونية⁽⁷⁾.

المطلب الثاني- العملات الافتراضية:

تُمثل العملات الافتراضية احدى أشكال العملات الرقمية، وتكاد تكون أكثر شهرة من حيث استخدام المُصطلح أو من حيث وجود الدراسات التي تبحث في ماهية هذه العملات، وبالرغم من عدم وجود تعريف موحد للعملات الافتراضية إلا أن العديد من المنظمات الدولية والبنوك المركزية قامت بتعريفها وأبرز هذه التعريفات هي: وعرفتها سلطة البنوك الأوروبية: بانها تمثيل رقمي للقيمة والتي لا تصدر عن بنك مركزي، أو سلطة عامة ولا ترتبط بالضرورة بعملة تقليدية، ولكن يتم قبولها من قبل الاشخاص الطبيعيين، أو الاعتباريين كوسيلة للتبادل، ويمكن نقلها أو تخزينها، أو الاتجار بها إلكترونياً⁽⁸⁾. وعرفها البنك المركزي الأوروبي، على انها نوع من العملات الرقمية غير المنظمة، والتي عادة ما يصدرها ويتحكم بها مطوروها، ويتم استخدامها وقبولها بين أعضاء مجتمع افتراضي مُحدد⁽⁹⁾.

المطلب الثالث- النقود الإلكترونية والعملات الرقمية المُستقرة.

ظهرت العديد من العملات المتعلقة بالنقود الإلكترونية سواء من قبل المنظمات الدولية او البنوك المركزية وجاءت عدة تعريفات مختزلة بالوظيفة العامة للنقود الإلكترونية، ومنها ما جاء مختزل على صعيد الشكل التي تتميز به، فيما تم تعريفها من قبل البنك الدولي بانها: وسيلة دفع إلكترونية مقومة بالعملة القانونية⁽¹⁰⁾. في حين عرفها بنك التسويات الدولي فقد عرفها: على انها قيمة نقدية على شكل وحدات ائتمانية يتم تخزينها على أداة إلكترونية يحوزها المستهلك⁽¹¹⁾. وعرفها البنك المركزي الأردني على أنها: قيم نقدية مخزنة بالوسائل الإلكترونية، تلزم مصدرها مُقابل استلام قيمتها نقداً⁽¹²⁾.

وقد ظهرت العديد من العملات التي يتم تداولها إلكترونياً من خلال شبكة الإنترنت، والتي تعتمد على علم التشفير والخوارزميات للتثبيت من العملات وإصدار الوحدات الخاصة بالعملية، كوسيلة لإلغاء دور الجهات التنظيمية من حيث إصدار النقد ومراقبته وضبطه، وإلغاء دور المؤسسات المالية في الوساطة المالية لتحويل الأموال، ولا تزال

⁷- البنك المركزي الأردني، (2020)، تقرير حول العملات المُشفرة، عمان- الأردن، ص: 7، والحسن، ميادة محمد (2021) ندوة العملات الرقمية المشفرة البيتكوين نموذجاً، منشورات مجمع الفه الإسلامي الدولي، ص 20.

⁸- ECB, "Virtual Currency Schemes", October 2012, P.13

⁹- European central bank, (2012), "Virtual currency schemes, Germany", p 5. On line <https://www.ecb.europa.eu/pub/pdf/other/virtualcurrencyschemes201210en.pdf>. last visit: 03-03-2022

¹⁰- Financial Action Task Force (FATF), "Virtual Currencies – Key Definitions and Potential AML/CFT Risks", June 2014, P: 4.

¹¹- World Bank Group (WB) ، (H. NATARAJAN, S. KRAUSE, and H. GRADSTEIN) ، "Distributed Ledger Technology (DLT) and blockchain", 2017, FinTech note, no. 1. Washington, D.C. (2222)

¹²- البنك المركزي الأردني، نظام الدفع والتحويل الإلكتروني للأموال رقم (111) لسنة 2017.

تباين في وقتنا الحاضر وجهات النظر بين الجهات التنظيمية في العالم حول العملات المُشفرة من حيث تعريفها ومميزاتها، إلا أنه يمكن القول بأنها بمثابة شكل من أشكال العملات الرقمية التي تعتمد في إصدارها وتداولها على علم التشفير⁽¹³⁾.

المبحث الأول- آثار التداول بالعملات الرقمية على البنوك

للتداول بالعملات الرقمية آثار عدة على البنوك يستعرضها الباحثان في المطلبين التاليين:

المطلب الأول- الآثار القانونية للتداول بالعملات الرقمية:

يتعين على أي تنظيم تشريعي للعملة الرقمية أن يتضمن قيوداً على الجهات التي تتعامل بها، وتهدف هذه القيود إلى حماية الأطراف المُتعاملة في النقود الإلكترونية وتحويل دون استغلال مصدري النقود الإلكترونية لبقية الأطراف وبالرجوع إلى تعليمات الدفع بواسطة الهاتف النقال الأردنية لسنة 2013 ونظام الدفع والتحويل الإلكتروني للأموال الأردني لسنة (2017)⁽¹⁴⁾، إضافة إلى قواعد تقديم خدمة الدفع باستخدام الهاتف المحمول المصرية لسنة (2016)، يتضح أنها تضمنت العديد من الضوابط الموضوعية⁽¹⁵⁾.

وألزم المشرع الأردني مزود الخدمة بتقديم هذه المعلومات إلى البنك المركزي، حين بين في المادة (31) من نظام الدفع والتحويل الإلكتروني للأموال رقم(111) لسنة (2017)، أن على الشركة تزويد البنك المركزي بنسخة من تقريرها السنوي المتضمن الحسابات الختامية ومحضر اجتماع الهيئة العامة للشركة ومقدار مساهمات رئيس وأعضاء مجلس إدارتها وأقربائهم حتى الدرجة الثالثة في رأس مال الشركة، وأي معلومات أخرى يحتاجها البنك المركزي⁽¹⁶⁾.

وبخصوص الأثر القانوني للتداول بالعملات الرقمية والتي عن طريق تحويلها إلى ضوابط تقنية وفنية تدمج سلفاً في تصميم شبكة الإنترنت والتي تعمل تلقائياً على ضبط سلوك مستخدمي العملة الرقمية دون حاجة إلى تدخل مستخدمي العملة الرقمية أو علمه وكأنها قواعد قانونية تضبط سلوك الأفراد في حياتهم اليومية، ويتحقق الضبط الذاتي للعملة الرقمية من خلال بنائها التكنولوجي، والذي يسمح بالقيام بعملية دمج بين أنواع مختلفة من التقنيات الفنية والتكنولوجية في وقت واحد لتقوم بوظائف تقنية متنوعة⁽¹⁷⁾.

وتجنباً للآثار السلبية للعمليات النقدية الرقمية فقام مصرف الإمارات العربية المركزي في يناير 2017 بإصدار الإطار الرقابي للقيم المُخزنة ونظم الدفع الإلكتروني الصادر، والذي يعمل هذا الإطار بإصدار الانظمة المُتعلقة بالقيم المُخزنة ونظم الدفع الإلكتروني وعمليات الدفع ونظم المقاصة والتسوية في دولة الإمارات، ويهدف هذا النظام على توفير

¹³-البنك المركزي الأردني، (2020)، مرجع سابق، ص: 18.

¹⁴-البنك المركزي الأردني، (2017)، تعليمات الدفع بواسطة الهاتف النقال (1) صادرة استناداً لأحكام المادة(3/ج) من قانون البنوك رقم (28) لسنة 2000 والمواد (26) و(29) من قانون المعاملات الإلكترونية رقم (85) لسنة 2017.

¹⁵-البنك المركزي المصري، (2019)، القواعد الخاصة بمقدمي الخدمات التكنولوجية للمدفوعات وميسري عمليات الدفع الإلكتروني داخل جمهورية مصر العربية.

¹⁶-نظام الدفع والتحويل الإلكتروني للأموال الأردني رقم (111) لسنة 2017، تجدر الإشارة إلى أن الأردن أصدر قانون مراقبة العملة الأجنبية (مؤقت) لسنة 1966، وهذا القانون، وقد نص على أهداف في المادة (3) منها: " التأكد من استعمال أرصدة المملكة ومكاسها من الذهب والعملات الأجنبية لمصلحة الاقتصاد الوطني".

¹⁷-درادكه، لافي محمد، (2018)، تحديات مواكبة التنظيم القانوني للتطور التكنولوجي للعمل المالي والمصرفي: البتكوين، العملة الرقمية أنموذجاً على الاستخدام الآمن بضمانات تكنولوجية في غياب الضمانات القانونية، مجلة كلية القانون الكويتية العالمية - أبحاث المؤتمر السنوي الدولي الخامس 9 – 10، ص: 347.

الامان ومدى حاجة السلطات الرقابية الملحة لمواكبة واستيعاب معاملات الدفع الرقمي والتحقق منها، وتوفير أعلى مستويات الحماية المُستهلك، والاستقرار المالي⁽¹⁸⁾.

وفي العراق فإن سلطة إصدار العملة العراقية الورقية والمعدنية هي اختصاص حصري للبنك المركزي العراقي؛ لكن مفهوم المخالفة يبين بصورة واضحة بأن إصدار أنواع العملات الأخرى من غير المعدنية والنقدية لا يدخل ضمن اختصاص البنك المركزي، مما يمكن القول معه بأن العملات الرقمية ليست ضمن حكم هذه المادة مما يفتح باباً لمشروعية التداول بالعملات الرقمية⁽¹⁹⁾.

ففي الأردن كان هذا الاختصاص مشتركاً بين البنك المركزي ومجلس الوزراء؛ إذ نص قانون البنك المركزي الأردني في المادة (30/أ) على أن: "يحدد مجلس الوزراء بناء على تنسيب المجلس فئات أوراق النقد والمسكوكات واسماءها وصورها وأشكالها، وموادها وخصائصها الأخرى وذلك بمقتضى نظام ينشر في الجريدة الرسمية وبأية وسيلة أخرى من وسائل الاعلام التي يقررها البنك المركزي"⁽²⁰⁾.

و ن القوة القانونية التي يسبغها القانون على العملة تكون بأكثر من صورة، فمنها قوة الالتزام كما في قانون البنك المركزي الأردني في المادة (26/أ) رقم (23) لسنة 1971، الذي ينص على: يجب أن يجري كل بيع أو وفاء في المملكة بالدينار الأردني، ومنها قوة الإبراء⁽²¹⁾.

وهناك ضوابط قانونية لعرض العملة الرقمية الرسمية من خلال آليات عديدة بوسع لبنوك المركزية سلك سبلها في عملية عرض العملة الرقمية الرسمية تتمثل في ما يلي:

(1) عرض العملة الرقمية الرسمية من قبل البنك المركزي ذاته إذا كانت البنوك المركزية هي القائمة بإصدار العملة الرقمية الرسمية، فبوسعها عرض العملة بعدة طرق، وهي:

أ. عرض العملة الرقمية بصورة مباشرة، كإن يتم إصدار محافظ رقمية من قبل البنك المركزي وتسجيل الراغبين بحيازتها، فيكون لكل متعامل بها محفظة رقمية تسجل فيها معلوماته وتنفذ عن طريقها معاملاته المالية بنموذج تقني يعتمد على تقنية دفتر الأستاذ الموزع أو ما يشابهه.

ب. عرض العملة الرقمية بواسطة وسطاء أو بنوك خاصة، أو شركات خاصة مختصة ويعطى لها الحق بالوصول إلى رموز العملة الرقمية بمقابل الاحتفاظ باحتياطات نقدية لدى البنك المركزي وإيصالها إلى الراغبين بحيازتها، وتعنى هذه المؤسسات الخاصة بالرقابة الشاملة وتتولى ارسال تقارير إلى البنك المركزي.

ج. عرض العملة الرقمية بواسطة حسابات توفرها البنوك المركزية لكل مستخدم مثل الحسابات المصرفية ويتم تقديم الخدمات الرقمية من قبل البنوك المركزية مباشرة وتعطى للمستخدمين حق الوصول للعملة الرقمية من خلال الإنترنت، أو بطاقات الدفع وهو في جانب منه يشابه النقود الإلكترونية.

¹⁸ الزعابي، عبد الله ناصر، (2018)، التنظيم القانوني للعملات الرقمية المُستحدثة في التشريع (الإماراتي والمقارن) دراسة تحليلية مقارنة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الإمارات العربية، ابوظبي- الإمارات العربية المتحدة، ص: 44.

¹⁹ الدخيل، احمد خلف، (2020)، العملات المُشفرة بين التجريم والتنظيم، مجلة الباحث للعلوم القانونية، المجلد الأول العدد (1)، ص: 9.

²⁰ قانون البنك المركزي الأردني في المادة 30/أ رقم 23 لسنة 1971 وتعديلاته والمنشور في الجريدة الرسمية في عددها رقم (5402) بتاريخ

16 حزيران 2016.

²¹ قانون البنك المركزي الأردني في المادة 26/أ، رقم 23 لسنة 1971 وتعديلاته والمنشور في الجريدة الرسمية في عددها رقم (5402) بتاريخ

16 حزيران 2016.

وإن تطور العملات الرقمية وحلولها محل النقود القانونية أو الورقية تؤثر على الأدوات التي تستخدمها المصارف المركزية لتطبيق السياسة النقدية ومنها:

1. تأثير العملات الرقمية على عمليات السوق المفتوحة:

تقوم سياسة السوق المفتوحة على تدخل المصرف المركزي في بيع وشراء الأوراق المالية الخاصة والحكومية في السوق النقدية، والقصد هو ضمان الاستقرار المالي، والسيطرة على معدلات التضخم، وان تعامل الوحدات الاقتصادية بالعملة الرقمية يدفعهم تدريجاً إلى التخلي عن النقود القانونية مما يجعل البنوك التجارية تقوم بإعادة النقود الزائدة للبنك المركزي لزيادة نسبة الاحتياطي النقدي مما يحد من قدرة البنوك المركزية على بيع الأوراق المالية لامتصاص جزء من السيولة الموجودة لدى البنوك التجارية⁽²²⁾.

(2) تأثير العملة الرقمية على الاحتياطي القانوني.

يؤدي انتشار التعامل بالعملة الرقمية إلى زيادة حجم الودائع ثم الاحتياطي الفائض، وهذا يؤدي لزيادة نسبة السيولة لدى المصارف التجارية، عندها يتقلص الطلب على الاحتياطات لدى المصرف المركزي من هنا فإن انتشار التعامل بالعملة الرقمية يؤثر تأثيراً سلبياً على فاعلية سياسة الاحتياطي القانوني.

(3) تأثير العملة الرقمية على سعر إعادة الخصم.

يستطيع الأفراد شراء وبيع العملات الرقمية مقابل العملة القانونية الصادرة عن المصرف المركزي، وتدخل هذه النقود إلى خزينة البنوك التجارية لأن مصدري العملة الرقمية يقومون بإيداع الأموال التي حصلوا عليها في المصارف التجارية، وتقوم الأخيرة بزيادة احتياطاتها لدى البنك المركزي بسبب زيادة السيولة لديه، مما يؤدي إلى زيادة احتياطي البنوك التجارية، وفي هذه الحالة فإن البنوك تختار بين أمرين: أولاً: شراء الأصول من المؤسسات غير البنكية ومنح المزيد من القروض. ثانياً: شراء مزيد من الأصول من البنك المركزي.

المطلب الثاني- الآثار الاقتصادية للتداول بالعملات الرقمية:

نظراً لدور النقود الرقمية الملموس في التبادل التجاري، وبخاصة في المعاملات المالية، التي أصبحت واقعاً معيشياً ومؤثراً في الساحة الدولية، ولأن التوسع في استخدام هذه النقود سينتج عنه عدد من الآثار الاقتصادية السلبية المختلفة منها والإيجابية، والتي تتمثل فيما يلي:

1. الآثار على عرض النقود.

من المتوقع أنه في حال نجاح وانتشار العملات الرقمية، فإنها ستؤثر بشكل ملموس في المتغيرات الاقتصادية كالاتي⁽²³⁾:
أ- العرض الكلي للنقود: فعلى المستوى الدولي، تتيح وسائل تبادل إضافية دولياً؛ إضافة للموجود في الساحة والمصدر من قبل دول العامل، والمتمثل في العملات الرقمية المتداولة وهذا قد يسهم في زيادة معدلات التضخم العالمي.

²² علي، شورش، (2019)، اثر استخدام العملة الرقمية في السياسة النقدية، مجلة جامعة التنمية المجلد (5) العدد(1). https://www.researchgate.net/publication/330693511_astkhdam_almlt_alrqmyt_fy_alsyast_alnqdyt بحث منشور على الانترنت

نت، ص: 76-77.

²³ الباحث، عبد الله بن سلمان، (2017)، النقود الافتراضية مفهومها وأنواعها واثارها الاقتصادية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد (1)، ص: 48-49.

ب- توليد النقود: ستتأثر قدرة الجهاز المصرفي في كل دولة على توليد النقود، فطبيعة النقود الرقمية وألية تبادلها مع انها افتراضية فقط لا تتيح إمكانية توليد النقود، لأنه يتم نقل كمية النقود الموجودة من مالك لآخر ومن محفظة لآخرى.

ج- حجم النقود داخل الاقتصاد: حيث يزداد حجم النقود المتداولة خارج النظام المصرفي، ولأن هذه النقود لن تدخل ضمن مقاييس البنك المركزي لحجم النقود، فسينتج عنها زيادة في العرض الكلي للنقود داخل الاقتصاد وهي غير مأخوذة في الحسبان عند اتخاذ السياسات النقدية.

2. الأثر على السياسة النقدية:

بما أنه تم تصميم النقود الرقمية كنظام مركزي فلا توجد سلطة نقدية مركزية تتحكم في إنشائها كما يمكن شراؤها من خلال منصات مختلفة، وبالتالي فهي موجودة خارج بيئة الدفع المنظم، ولهذا فإن عرض النقود لا يعتمد على السياسة النقدية لاي بنك مركزي، بل يتطور بناء على نشاط المتداولين لإنشاء عملات جديدة وبناء عليه فإن العرض من هذه العملات محدد بوضوح، ولا يمكن تغييره من قبل أية سلطة مركزية، حيث إن سياستها النقدية لا يمكن أن تؤثر على العملة الرقمية على نحو فعال⁽²⁴⁾.

3. الأثر على السياسة المالية:

من المتوقع أن يكون للنقود الرقمية أثراً ملموساً على السياسة المالية عن طريق تأثيرها على حجم الإيرادات الضريبية المتوقعة، وذلك لصعوبة مراقبة الصفقات والتبادلات التي تتم من خلال الإنترنت، وبين الطرفين المتعاملين مباشرة "الند بالند"، مما يزيد من فرص التهرب الضريبي والجمركي، ويُعمق ظاهرة الاقتصاد الخفي ويؤثر في السياسات الاقتصادية بشكل عام⁽²⁵⁾.

المبحث الثاني- آثار التداول بالعملات الرقمية على المؤسسات المالية الأخرى.

جاء في المادة (4/ب/1)، من قانون البنك المركزي الأردني رقم (23) لسنة 1971: أن من الضروري أن يكون هناك توازن في عملية إصدار وعرض العملة الرقمية الرسمية بين مهام ومصحة البنوك المركزية وبين مصلحة مُستخدميها والمتعاملين بها، بالصورة التي لا تفرغ مهام البنك المركزي وحتى الإدارات الأخرى التي لها علاقة مع هذه الإجراءات من فحواها، ولا تمحي خصائص وميزات هذه العملة التي من المفترض أن تشكل عامل جذب للمتعاملين بها، لذلك فإن على الإدارة المختصة وصاحبة الصلاحية أن يكون لها أولويات قانونية في عملية الموازنة بين المصلحتين⁽²⁶⁾.

المطلب الأول- الأولويات في تطبيق بعض المهام والقوانين.

تتمثل هذه الأولويات في تطبيق بعض المهام والقوانين المهمة والتي تتمثل فيما يلي:

1. تشريعات تدير السياسة النقدية.

²⁴-بدر، أسامة محمد، (2020)، ثورة النقود الرقمية وأثرها على السياسة النقدية. مجلة الدراسات التجارية المعاصرة العدد(9)، ص: 261.

²⁵-الباحث، عبد الله بن سلمان بن عبد العزيز، (2017)، النقود الافتراضية مفهومها وأنواعها واثارها الاقتصادية، مرجع سابق: 56.

²⁶- المادة 4/ب/1، من قانون البنك المركزي الأردني رقم 23 لسنة 1971 وتعديلاته والمنشور في الجريدة الرسمية في عددها رقم (5402)

بتاريخ 16 حزيران 2016.

تبرز إدارة السياسة النقدية وتحقيق أهداف الدولة منها كأحد الاختصاصات التي تتمتع بها البنوك المركزية فهي التي تدير السياسة النقدية عادة بنص القانون، والبنوك المركزية هنا عليها أن توازن بين مهامها في إدارة السياسة النقدية ومصالح المتداولين للعملة الرقمية، وأن تراعي التقنية المناسبة لإطلاق عملتها الرقمية.

2. تشريعات مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب المرتبطة بالعملة الرقمية.

تعتبر جريمة غسيل الأموال مجموعة من العمليات المالية والتحويلات النقدية للأموال نتيجة الأنشطة غير المشروعة، وهي محاولة لإضفاء صفة الشرعية ومحو مصادرها من خلال ادخالها للنظام المالي بصفة قانونية، ولا تخضع العملات الرقمية الخاصة إلى سلطة إشرافية، مما يسهل ربطها بأي نشاط غير قانوني باستخدام العملات الرقمية، وبالتالي احتمال استخدامها في الأنشطة المتعلقة بغسل الأموال وتمويل العمليات الإرهابية دون أن تكون هناك مُسائلة قانونية أو عملية تعقب لتلك الأموال (27).

3. تشريعات الإنفاذ الضريبي.

فيما لو اتسمت العملة الرقمية الرسمية بالسمة النقدية، وطرحت للتبادل على أساس أنها نقد حقيقي مدعوم بسلطة الدولة وبغطائها المالي، وسيخرجها من دائرة الضريبة بصورة مباشرة، في الوقت ذاته ستكون الية جيدة بحد ذاتها للحد من التهرب الضريبي من خلال مقارنة معاملات المُستخدم مع دخله الحقيقي (28).

المطلب الثاني- الآثار الإيجابية القانونية والاقتصادية:

هنالك من الأسباب والدوافع التفصيلية التي يمكن أن تشكل حافزاً للدولة أن تصدر عملتها الرقمية وعلى العموم توجد مجموعة من الفوائد الاقتصادية التي تدفع البنوك المركزية إلى التفكير بإمكانية اطلاق العملة الرقمية الرسمية، وكذلك بعض الآثار الإيجابية القانونية التي يمكن أن تنشأ من إطلاق العملة الرقمية الرسمية، وهي متنوعة وقد تكون متطورة بمرور الزمان على الإصدار، وتقسم إلى ما يلي (29):

أولاً- الآثار الإيجابية القانونية:

مثلما للتداول بالعملات الرقمية آثار سلبية فإن لها آثار إيجابية، ويمكن تصور هذه الآثار الإيجابية القانونية التي يمكن أن تنتج من التداول بالعملات الرقمية ومنها (30):

أ. تسهيل تنفيذ القوانين الضريبية وقوانين مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، فوجود محفظة رقمية أو حساب رقمي تحفظ فيه مقدار النقد الذي يمتلكه الفرد يسهل على الإدارة الضريبية التحقق من العمليات المالية التي أجراها بواسطة محفظته الرقمية، ويمكن كذلك الكشف عن المُعاملات المشتبه بها تمويل الإرهاب، أو الجماعات المُسلحة.

ب. يمكن للعملات الرقمية الرسمية أن تحد من جرائم تزيف العملة الشائعة في العملات التقليدية.

²⁷ صالح، ايمن، (2021)، واقع العملات الرقمية، سلسلة كتيبات تعريفية، العدد (10)، صندوق النقد العربي، ابوظبي- الإمارات العربية المتحدة، ص: 15.

²⁸ النجار، هاشم قاسم، (2019)، العملات الافتراضية المُشفرة دراسة اقتصادية شرعية محاسبية، مرجع سابق، ص: 103

²⁹ Barrdear, J & Kumhof, M. (2016). "The macroeconomics of central bank issued digital (1) currencies", Staff Working Paper, Bank of England, No. 605, P: 45

³⁰ Bordo, M.D. & Levin, A.T. (2017). "Central bank digital currency and the future of (1) monetary policy", Op. Cit. P: 4

- ج. يمكن معرفة تضخم الأموال الذي يحصل عند المُتعاملين، والتحقق منه إذا ما كان مستحصل من تعاملات غير مشروعة، وهو الأمر الذي يسهل من عملية كشف الفساد والتلاعب بالمال العام.
- د. يمكن للجهات القضائية تتبع الأموال المحولة بغطاء التعاملات المالية في إطار العملة الرقمية الرسمية، ومن ثمة الحجز عليها وفقاً لقرار، أو حكم قضائي، أن كان هناك نوع من التهرب أو استخدامها في مجالات غير قانونية.

ثانياً. الآثار الإيجابية الاقتصادية:

- للعملات الرقمية والتداول بها آثار إيجابية اقتصادية عدة تشمل ما يلي:
- (1) الحد أو التقليل من تكلفة إصدار النقود التقليدية، حيث إن هنالك الكثير من التكاليف التي يمكن أن ترتب على عملية الطبع للعملة التقليدية أو سكها، كاستخدام المعادن، أو الورق والآلات السك، أو الطباعة والحبر وغيرها أو حتى تلفها، أما في العملات الرقمية فهي قائمة على رموز رقمية صعبة التآلف بصورة مادية، حيث إن استخدامها سيوفر كثير من تكاليف إصدار العملة التقليدية.
 - (2) تقليل تكاليف التشغيل، فالعملات التقليدية بعد إصدارها تحتاج إلى عمليات خزن في أماكن خاصة كما أنها ذات عمر محدود، لذلك فهي معرضة للتلف والاستبدال، وهي مكلفة للنقل من مكان لآخر وقد تتعرض لمخاطر السرقة والتلف والحرق أو الغرق وغيرها من المخاطر، بينما لا يتصور ذلك في العملات الرقمية إلا في السرقة أو كما تسمى بالقرصنة، وهي محدودة إذا ما استوعبتها تقنية ذات خصائص حماية عالية.
 - (4) تعاني بعض الدول من مشاكل تكديس الأموال عند كثير من المواطنين خارج البنوك، كالمنازل أو محال العمل، وعزوفهم عن البنوك المختصة مهما ارتفعت سقوف الاغراءات، الأمر الذي ينتج عنه اختلالاً في الدورة الاقتصادية للنقود مسبباً تضخماً في الكتلة النقدية من الصعب معالجتها، لذلك فإن إطلاق العملات الرقمية وفقاً لنموذج الحسابات كأن تكون هذه الأموال في حسابات تشبه الحسابات المصرفية مما يعطي المستخدم ثقة أكبر بالدولة ليكون الحساب الرقمي هو حساب إيداع يستطيع البنك المختص، أو جهة الإصدار في الدولة أن تمنح منه لمستخدمين آخرين بنظام القروض، وكذا أن يدر فوائد على المستخدم⁽³¹⁾.
 - (5) الفوائد على إيداع العملات الرقمية، والتي يمكن أن تدر أرباحاً للمُتعاملين بالعملات الرقمية من أفراد ومؤسسات إذا ما كانت بحسابات تشبه حسابات التوفير، أو نماذج رقمية سلعية تشبه عملة "البيترو" "Alpetro" "الفنزويلية".
 - (6) المساهمة في زيادة الإيرادات للدولة، حيث إن إصدار العملات الرقمية سُمساهم في زيادة إيرادات الدولة من عدة أوجه، فالوجه المباشر يتمثل برسوم حيازة العملات الرقمية الرسمية ورسوم التحويل وتقديم الخدمات والترخيص وغيرها، أما غير المُباشر تتمثل بمعرفة التضخم المالي لكل فرد والذي يفيد في التحقيق في احتمالية الجرائم، كجرائم لتهرب الضريبي وغسل الأموال، وغيرها التي يمكن أن تكون إيراداً للدولة.
- وما يؤكد أن العملات الرقمية لها تأثير على البنوك والمؤسسات فإن المُشرع الأردني لم يجيز لأي جهة كانت إجراء أية مُعاملات إلكترونية مالية، وأن أية مُعاملات مالية تُعتبر مُحرمة على أية بنوك أو مؤسسات وان ما جاء في قانون المُعاملات الإلكترونية المادة (21) يؤكد ذلك:
- أ. يعتبر تحويل الأموال بوسائل إلكترونية وسيلة مقبولة لإجراء الدفع.

³¹-قاسم فرح، احمد، (2109)، العملات الافتراضية في دولة الإمارات العربية المتحدة: الحاجة إلى إطار قانوني لمواجهة مخاطرها: دراسة مقارنة، مرجع سابق، ص: 728

ب. يُحدد البنك المركزي الأردني وبمقتضى نظام يصدر لهذه الغاية ما يلي:

1. إجراء أنظمة الدفع الإلكترونية ومتطلباتها الفنية والتقنية ومتطلبات إصدار النقود الإلكترونية وشروط التعامل بها وتسوية النزاعات التي تنشأ بين أطراف معاملة تحويل الأموال إلكترونياً.

2. الشروط والإجراءات والمتطلبات الفنية والتقنية للشبكات الإلكترونية ومواصفات النظام الإلكتروني الواجب التطبيق لتقديم الشبكات وعرضها وتقاصها إلكترونياً⁽³²⁾.

وجرم قانون التوقيع الإلكتروني والمعاملات الإلكترونية العراقي في المادة (27) من الفصل السابع أية أعمال لم يتم تنظيمها من قبل البنك المركزي العراقي "تنظم أعمال التحويل الإلكتروني للأموال بما في ذلك اعتماد وسائل الدفع الإلكتروني والقيود غير المشروع وإجراءات تصحيح الأخطاء والافصاح عن المعلومات وأي أمور أخرى تتعلق بالأعمال المصرفية الإلكترونية بنظام يقترحه البنك المركزي العراقي"⁽³³⁾.

فيما جاء أيضاً قانون مكافحة تقنية المعلومات الإماراتي ما يتعلق بالتعامل مع أية أموال غير معروف مصدرها أو عدم مشروعيتها والتي ينصوي تحتها العملات الرقمية، في المادة (37) منه تجرم أي من الأفعال الآتية⁽³⁴⁾:

1. تحويل الأموال غير المشروعة أو نقلها أو إيداعها بقصد إخفاء، أو تمويه المصدر غير المشروع لها.
2. إخفاء أو تمويه حقيقة الأموال غير المشروعة أو مصدرها أو حركتها، أو الحقوق المتعلقة بها أو ملكيتها.
3. اكتساب أو حيازة أو استخدام الأموال غير المشروعة مع العلم بعدم مشروعيتها مصدرها وتوجد الإشارة إلى أن العملات الرقمية لها أثر على التجارة الإلكترونية، والذي حدد بشأنها قانون الأونسترال بأنه: "ينطبق هذا القانون على أي نوع من المعلومات يكون في شكل رسالة بيانات مستخدمة في سياق أنشطة تجارية"⁽³⁵⁾.

المبحث الثالث- آثار التداول بالعملات الرقمية على الأفراد.

عند الحديث عن الآثار القانونية في ضوء التشريعات لا بد من الحديث عن الآثار الإيجابية، والآثار السلبية لهذا التداول، وللتداول بالعملات الرقمية على الأفراد عدة آثار تتمثل في المطلبين التاليين:

المطلب الأول- الآثار القانونية الإيجابية للتداول بالعملات الرقمية.

هناك العديد من الآثار القانونية التي يمكن أن تنتج من التداول بالعملات الرقمية ومنها ما يلي:

³²- قانون المعاملات الإلكترونية الأردني رقم 15 لسنة 2015، الصادر في الجريدة الرسمية رقم (5341)، تاريخ 17-5-2015، على الصفحة رقم (5292)

³³- قانون التوقيع الإلكتروني والمعاملات الإلكترونية رقم (78) لسنة 2012، المنشور في الجريدة الرسمية بتاريخ 5-11-2012، وقد عرف التوقيع الإلكتروني قانون الأونسترال في المادة (2) بأنه: "بيانات في شكل الكتروني مدخل في رسالة بيانات، أو مضافة إليها أو مرتبطة بها منطقياً، يجوز أن تستخدم لتعيين هوية الموقع بالنسبة إلى رسالة البيانات، ولبيان موافقة الموقع بالنسبة إلى رسالة البيانات، ولبيان موافقة الموقع على المعلومات الواردة في رسالة البيانات"، قانون الأونسترال النموذجي بشأن التوقيعات الإلكترونية (2001).

https://uncitral.un.org/ar/texts/ecommerce/modellaw/electronic_signatures

³⁴ قانون رقم 5 لسنة 2012 الاتحادي الإماراتي بشأن مكافحة جرائم تقنية المعلومات، المنشور في الجريدة الرسمية العدد (540) ملحق السنة الثانية والأربعون، بتاريخ 26-8-2012.

35- المادة رقم (1) من قانون الأونسترال النموذجي بشأن التجارة الإلكترونية (1996) ومع المادة الإضافية 5 مكرراً بصيغتها المعتمدة في عام 1998، https://uncitral.un.org/ar/texts/ecommerce/modellaw/electronic_commerce

- أ. على الرغم من عدم تنظيم هذه العملات من الناحية القانونية من قبل هذه الدول، إلا أنها لم تمنع في نفس الوقت من استخدامها ولم تحظر على مصارفها ومؤسساتها المالية من تحويل الأموال القانونية اللازمة لشراؤها وبيعها من قبل عملائها، لا بل منها من باشرت سلطاتها الضريبية بفرض ضرائب أرباح رأسمالية على المعاملات التي تجري عليها، ومنها كندا التي قررت وكالة الإيرادات الكندية التعامل مع العملات الافتراضية على أنها سلعة وليست عملة وفرض الضريبة المُستحقة عليها وفقاً لهذا التصنيف، وكذلك السويد التي تعاملت مع هذه العملات كأصول ملكية تنطبق عليها ضريبة الأرباح الرأسمالي (36).
- ب. يمكن للعملات الرقمية الرسمية أن تحد بشكل كبير من جرائم تزييف العملة الشائعة في العملات التقليدية كونها لا تخضع للطباعة.
- ج. التمكن من معرفة تضخم الأموال الذي يحصل عند المُتعاملين، والتحقق منه إذا ما كان مُستحصل من تعاملات غير مشروعة، وهو الأمر الذي يسهل من عملية كشف الفساد والتلاعب بالمال العام.
- د. ستمكن الجهات القضائية من تتبع الأموال المحولة بغطاء التعاملات المالية في إطار العملة الرقمية الرسمية، ومن ثمة الحجز عليها وفقاً لقرار، أو حُكم قضائي.
- هـ. يمكن إيقاع الحجز على المحفظة الرقمية وتجميد التعاملات، والتنفيذ عليها إن لزم الأمر.

المطلب الثاني- الآثار السلبية القانونية للتداول بالعملات الرقمية.

هناك عدة آثار قانونية سلبية على الأفراد للتداول بالعملات الرقمية تتمثل فيما يلي (37):

- أ. عدم وجود جهة مركزية تنظم هذا العمل، وعدم وجود جهة يحتكم إليها لفض النزاع في حال اختلال موازين العدل بين الجهات حتى أي ظرف مُستقبلاً.
- ب. عدم الاعتراف بها كنفود قانونية، وبالتالي لا تتمتع بخاصة الإبراء التي تهّم المُتعاملين داخل أي مُجتمع ومن قبيل ذلك منع بعض الحكومات التعامل بها لمخاطرها المُرتفعة.
- ج. عدم وجود تشريعات منظمة هذا العمل ومقننة له وخاصة في أسواق المال، وصعوبة ضبط ذلك ومواكبته نظراً لسرعة التغيرات في قطاع التكنولوجيا، وعدم امتلاك القانونيين للأدوات اللازمة للتقنين.
- د. عدم القدرة على حلها لمشكلة الخصوصية، ومشكلة استرداد الحقوق عند ضياعها كما حدث في مرات عدة. وهذه المشكلات والآثار الحالية تمنع من دخول هذه النفود حيز التداولات على مستوى كبير على الأقل إلى أن يتغير واقعها إذ تغير، وإن دخلت فذلك ممكن ولا يعني براءتها من هذه العيوب، ومن سلبيات التعامل بالعملة الرقمية المُشفرة ما يلي (38):
1. الحاجة لملازمة التكنولوجيا في التعامل وفي هذا مخاطر صحية، حيث لا يمكن تنفيذ العمليات المالية بهذه الانظمة دون جهاز إلكتروني.

³⁶قاسم، فرح، احمد، (2109)، العملات الافتراضية في دولة الإمارات العربية المتحدة: الحاجة إلى إطار قانوني لمواجهة مخاطرها: دراسة مقارنة، ص: 729.

³⁷منير ماهر احمد، احمد سفيان عبد الله، وسهيل بن شريف، (2018) التوجه الشرعي للتعامل بالعملات الافتراضية: البيتكون انموذجاً، مجلة بيت المشورة، الدوحة - قطر، ص: 245-246

³⁸منير ماهر أحمد، احمد سفيان عبد الله، وسهيل بن شريف، (2018)، مرجع سابق، ص: 245-248.

2. الخدمات الإلكترونية والإنترنت ومستلزمات التكنولوجيا غير متاحة لأكثر من نصف سكان العامل، وهو ما يجعل هذه النقود كفاءة على المستوى العالمي حالياً كمنقذ أصيل.
3. كثرة هذه العملات والاختلافات في درجة قبولها يقلل من كفاءتها كمنقذ يؤدي وظائف التبادل على المستوى العالمي، وسيزيد من الحاجة إلى العاملين في الصرافة، وبالتالي كثرة المتاجرة بالنقد والمضاربة عليه.
4. فرض متطلبات جديدة للتعايش الاقتصادي منها رفع مستوى التعليم التقني والتكنولوجي والبرمجيات على حساب أشياء أخرى في إطار التحول لاقتصاديات التقنية، وذلك بضغط متسارع يفقد من يجهد هذه الأمور مزايا كثيرة، وفي ذلك من التحديات الشيء الكثير.

وقد اورد قانون الجرائم الإلكترونية بشأن التعاملات التي قد يتم التعامل بها إلكترونياً والتي تنضوي تحتها العملات الرقمية لاستخدامها الإنترنت والحاسوب بأن أية تعاملات غير قانونية قد يقوم بها الأفراد سوف تكون جريمة إلكترونية، وهذا ما جاء في "المادة (6) بانه يعاقب كل من حصل قصداً دون تصريح عن طرق الشبكة المعلوماتية، أو أي نظام معلومات على بيانات أو معلومات تتعلق ببطاقات الائتمان أو بالبيانات أو بالمعلومات التي تستخدم تنفيذ المعاملات المالية، أو المصرفية الإلكترونية بالحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد عن ثلاث سنوات وغرامة لا تقل عن (500) خمسمائة دينار ولا تزيد عن (2000) ألفي دينار"⁽³⁹⁾.

وجاء في قانون البنك المركزي بأن البنك المركزي هو الجهة الوحيدة المخولة بإصدار العملات والمسكوكات وليس لغيره أي حق في ذلك، وهذا ما يثبت أن أية محاولات لإصدار أية عملات رقمية فإن من يقوم بإصدارها سوف يكون تحت طائلة المسائلة القانونية لمخالفة القانون الذي يحرم عليه أية إصدارات لأية عملات " للبنك المركزي وحده حق إصدار أوراق النقد والمسكوكات في المملكة وتكون هذه الأوراق والمسكوكات هي وحدها العملة القانونية لدفع أي مبلغ كان"⁽⁴⁰⁾.

الخاتمة.

أولاً- خلاصة بأهم النتائج:

- بعد أن استعرض الباحثان الأثر القانوني للتداول بالعملات الرقمية، فقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:
1. يعتبر تقلب أسعار العملات الرقمية من أهم مخاطر العملات الرقمية، رغم أن هذه التقلبات شائعة عند المستثمرين في مجال العملات الرقمية المشفرة.
 2. هناك آثار للتداول بالعملات الرقمية على السياسة المالية عن طريق تأثيرها على حجم الإيرادات الضريبية المتوقعة أن لم يتم ضبطها بشكل حازم وقانوني.
 3. تتميز العملات الرقمية باعتمادها على تقنية تشفيره فريدة تقوم على تكنولوجيا التناظر الإلكتروني بتعامل الند للند، وبالطابع المجهول لتعاملاتها ولهوية المتعاملين بها، وبتمكين المستخدمين من سرعة إجراء التبادلات وانخفاض تكلفتها في ظل طابعها.

³⁹-المادة (6) من قانون الجرائم الإلكترونية الأردني رقم (27) لسنة 2015، المنشور في الجريدة الرسمية رقم (5343)، تاريخ 6-1-2015.

⁴⁰-المادة 27، قانون البنك المركزي الأردني رقم 23 لسنة 1971.

4. إن عدم الاستقرار القانوني يؤدي بكثير من الدول غير المُستقرة على تنظيم قانوني معين بالنسبة للعمليات الرقمية، مما يشكل خشية من ترتيب مزيد من الالتزامات على متداولي هذه العملات من شركات ومستثمرين ومضاربين.

التوصيات والمقترحات.

- بناء على النتائج التي توصلت إليها الدراسة يوصي الباحثان ويقترحان ما يلي:
1. من الضروري وضع تشريعات وآليات تضمن حقوق أطراف المُعاملة من جهة، ومن جهة ثانية الرقابة على المُعاملات الرقمية غير القانونية، والتي يدور حولها الشك.
 2. تمكين المتداولين وأصحاب الحقوق من مُلاحقة الفاعلين قانوناً، من خلال إجراء تعديلات جوهرية على قانون الجرائم الإلكترونية تتعلق بالعملات الرقمية والتداول بها.
 3. من الضروري أن تقوم البنوك المركزية، بتحديد كيفية التعامل بالعملات الرقمية من خلال إطار نقدي قانوني بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة لكيفية ضبط هذه العملات والتداول بها.
 4. الاسراع في تحديث منظومات الحاسوب والإنترنت، وتكثيف العمل من قبل الجهات الأمنية السيبرانية لمُراقبة التعامل بالعملات الرقمية، التي قد تستخدم في غسيل الأموال أو دعم العمليات الإرهابية.
 5. إصدار تشريع واضح خاص بالتعامل بالعملات الرقمية، وتحديد الأحكام المتعلقة بالتعامل بها، أو تعديل قانون المعاملات الإلكترونية رقم 15 لسنة 2015، ليشمل التعامل الإلكتروني بالعملات الإلكترونية.

المصادر والمراجع.

أولاً- المراجع بالعربية.

1. الباحث، عبد الله بن سلمان، (2017)، النقود الافتراضية مفهومها وأنواعها واثارها الاقتصادية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد (1).
2. بدر، أسامة محمد، (2020)، ثورة النقود الرقمية وأثرها على السياسة النقدية. مجلة الدراسات التجارية المعاصرة، العدد(9).
3. البنك المركزي الأردني، (2017)، تعليمات الدفع بواسطة الهاتف النقال (1) صادرة استناداً لأحكام المادة(3/ج) من قانون البنوك رقم (28) لسنة 2000.
4. البنك المركزي الأردني، (2020)، تقرير حول العملات المُشفرة، عمان- الأردن.
5. البنك المركزي الأردني، نظام الدفع والتحويل الإلكتروني للأموال رقم (111) لسنة 2017.
6. البنك المركزي المصري، (2019)، القواعد الخاصة بمقدمي الخدمات التكنولوجية للمدفوعات وميسري عمليات الدفع الإلكتروني داخل جمهورية مصر العربية.
7. الحسن، ميادة (2021) ندوة العملات الرقمية المشفرة البيتكوين نموذجاً، منشورات مجمع الفقه الإسلامي الدولي.
8. الدخيل، أحمد (2020)، العملات المُشفرة بين التجريم والتنظيم، مجلة الباحث للعلوم القانونية مجلد1 عدد(1).
9. درادكه، لافي محمد، (2018)، تحديات مواكبة التنظيم القانوني للتطور التكنولوجي للعمل المالي والمصرفي: البيتكوين، العملة الرقمية أنموذجاً على الاستخدام الآمن بضمانات تكنولوجية في غياب الضمانات القانونية، مجلة كلية القانون الكويتية العالمية - أبحاث المؤتمر السنوي الدولي الخامس 9 - 10.

10. الزعابي، عبد الله ناصر، (2018)، التنظيم القانوني للعملات الرقمية المُستحدثة في التشريع (الإمارتي والمقارن) دراسة تحليلية مقارنة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الإمارات العربية، ابوظبي- الإمارات العربية المتحدة.
11. شخار، أبو النصر بن محمد، (2021) العملات الرقمية دراسة اقتصادية شرعية، مؤسسة إنسان لأبحاث الفكر والمجتمع، الجزائر.
12. شورش، علي (2019)، أثر استخدام العملة الرقمية في السياسة النقدية، مجلة جامعة التنمية المجلد (5) العدد(1):. [./www.researchgate.net/publication/330693511_athr_astkhdam_almlt_alrqmyt_fy_alsyast_alnqdyt](https://www.researchgate.net/publication/330693511_athr_astkhdam_almlt_alrqmyt_fy_alsyast_alnqdyt)
13. صالح، أيمن، (2021)، واقع العملات الرقمية، سلسلة كتيبات تعريفية، العدد (10)، صندوق النقد العربي، ابوظبي- الإمارات العربية المتحدة.
14. قاسم، فرح، احمد، (2109)، العملات الافتراضية في دولة الإمارات العربية المتحدة: الحاجة إلى إطار قانوني لمواجهة مخاطرها: دراسة مقارنة.
15. قانون الأونسيترال النموذجي بشأن التجارة الإلكترونية (1996) ومع المادة الإضافية 5 مكررا بصيغتها المعتمدة في عام 1998، https://uncitral.un.org/ar/texts/ecommerce/modellaw/electronic_commerce
16. قانون الأونسيترال النموذجي بشأن التوقيعات الإلكترونية(2001) ، https://uncitral.un.org/ar/texts/ecommerce/modellaw/electronic_signatures
17. قانون البنك المركزي الأردني رقم 23 لسنة 1971 وتعديلاته والمنشور في الجريدة الرسمية في عددها رقم (5402) بتاريخ 16 حزيران 2016.
18. قانون الجرائم الإلكترونية الأردني رقم (27) لسنة 2015، المنشور في الجريدة الرسمية رقم (5343)، تاريخ 6-1-2015.
19. قانون المعاملات الإلكترونية الأردني رقم 15 لسنة 2015، الصادر في الجريدة الرسمية رقم(5341)، تاريخ 17-5-2015، على الصفحة رقم (5292).
20. قانون رقم 5 لسنة 2012 الاتحادي الإماراتي بشأن مكافحة جرائم تقنية المعلومات، المنشور في الجريدة الرسمية العدد(540) ملحق السنة الثانية والأربعون، بتاريخ 26-8-2012.
21. قانون مراقبة العملة الاجنبية (مؤقت) لسنة 1966 الأردني.
22. القزي، إيلي؛ البلوك تشين (د.ت): دليل المبتدئين لفهم التقنية التي تقوم عليها البيتكوين والعملات الرقمية الاخرى، منشورات مؤسسة وقف الحصاد.
23. مشوقة، حمزة عدنان (2021) النقود الرقمية من منظور اقتصادي إسلامي، دائرة الافتاء، الدراسات والبحوث، عمان- الأردن.
24. منير ماهر أحمد؛ أحمد، سفيان عبد الله؛ وسهيل بن شريف، (2018) التوجه الشرعي للتعامل بالعملات الافتراضية: البيتكوين انموذجاً، مجلة بيت المشورة، الدوحة - قطر.

ثانياً- المراجع بالإنجليزية:References in English

- Barrdear, J & Kumhof, M. (2016). "The macroeconomics of central bank issued digital (1) currencies", Staff Working Paper, Bank of England, No. 605.
- Bordo, M.D. & Levin, A.T. (2017). "Central bank digital currency and the future of (1) monetary policy", Op. Cit.
- ECB, "Virtual Currency Schemes", October 2012.

- European central bank, (2012), "Virtual currency schemes, Germany" <https://www.ecb.europa.eu/pub/pdf/other/virtualcurrencyschemes201210en.pdf>. last visit: 03-03-2022.
- Financial Action Task Force (FATF), "Virtual Currencies – Key Definitions and Potential AML/CFT Risks", June 2014
- World Bank Group (WB), (H. NATARAJAN, S. KRAUSE, and H. GRADSTEIN), "Distributed Ledger Technology (DLT) and blockchain", 2017, FinTech note, no. 1. Washington, D.C. (2222).

Third - Translating Arabic references into English:

- albahunwth, Abdullah bin Salman, (2017), virtual money, its concept, types, and economic effects, Scientific Journal of Economics and Trade, Issue (1).
- Al-Dakhil, Ahmed Khalaf, (2020), Cryptocurrencies between Criminalization and Regulation, Researcher Journal for Legal Sciences, Volume One, Issue (1).
- Al-Hassan, Mayada Muhammad (2021) Symposium on Cryptocurrencies: Bitcoin as a Model, Publications of the Alfa International Islamic Academy.
- Al-Kazzi, Eli, Blockchain, A Beginner's Guide to Understanding the Technology Underpinning Bitcoin and Other Digital Currencies, Publications of the Hasala Endowment Foundation.
- Al-Zaabi, Abdullah Nasser, (2018), Legal Regulation of New Digital Currencies in Legislation (Emirati and Comparative) A Comparative Analytical Study, Unpublished Master's Thesis, United Arab Emirates University, Abu Dhabi - United Arab Emirates.
- Badr, Osama Mohamed, (2020), The digital money revolution and its impact on monetary policy. Journal of Contemporary Business Studies, Issue (9).
- Central Bank of Egypt, (2019), Rules for providers of payment technology services and facilitators of electronic payment operations within the Arab Republic of Egypt.
- Dradakeh, Lafi Muhammad, (2018), the challenges of keeping up with the legal regulation of the technological development of financial and banking work: Bitcoin, digital currency is a model of safe use with technological guarantees in the absence of legal guarantees, Journal of the International Kuwaiti Law School - Research of the Fifth International Annual Conference 9-10.
- Interesting, Hamza Adnan (2021) Digital Money from an Islamic Economic Perspective, Department of Iftaa, Studies and Research, Amman - Jordan.
- Jordanian Electronic Transactions Law No. 15 of 2015, issued in the Official Gazette No. (5341), dated May 17, 2015, on page No. (5292).
- Munir Maher Ahmed, Ahmed Sufyan Abdullah, and Suhail bin Sharif, (2018) The Sharia Approach to Dealing in Virtual Currencies: Bitcoin as a Model, Bait Al-Mashura Journal, Doha - Qatar.

- Qasim, Farah, Ahmed (2109), Virtual Currencies in the United Arab Emirates: The Need for a Legal Framework to Face Its Risks: A Comparative Study.
- Saleh, Ayman, (2021), The Reality of Digital Currency, Introductory Booklet Series, Issue (10), Arab Monetary Fund, Abu Dhabi - United Arab Emirates.
- Shakhhar, or Al-Nasr Bin Muhammad, (2021) Digital currencies, a legitimate economic study, Insan Foundation for Thought and Society Research, Algeria.
- Shoresh, Ali (2019), The Impact of Using Digital Currency on Monetary Policy, Development University Journal, Volume (5), Issue (1):. //www.researchgate.net/publication/330693511_athr_astkhdam_almlt_alrqmyt_fy_alsyast_alnqdyt, research published on the Internet.
- The Central Bank of Jordan Law No. 23 of 1971 and its amendments, which was published in the Official Gazette in Issue No. (5402) on June 16, 2016.
- The Central Bank of Jordan, (2017), mobile payment instructions (1) issued in accordance with the provisions of Article (3/c) of the Banking Law No. (28) of 2000.
- The Central Bank of Jordan, (2020), Report on Cryptocurrencies, Amman- Jordan.
- The Central Bank of Jordan, Payment and Electronic Transfer of Funds System No. (111) of 2017.
- The Jordanian Cybercrime Law No. (27) of 2015, published in the Official Gazette No. (5343), dated 6/1/2015.
- The Jordanian Foreign Currency Control Law (temporary) for the year 1966.
- UAE Federal Law No. 5 of 2012 on combating information technology crimes, published in the Official Gazette Issue (540), supplement of the forty-second year, dated 8/26/2012.
- UNCITRAL Model Law on Electronic Commerce (1996) and with Additional Article 5bis as adopted in 1998, https://uncitral.un.org/ar/texts/ecommerce/modellaw/electronic_commerce
- UNCITRAL Model Law on Electronic Signatures (2001), https://uncitral.un.org/ar/texts/ecommerce/modellaw/electronic_signatures